زيادة (إلى) بين الفراء وابن مالك

لطفي عمر علي بن الشيخ أبو بكر
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية
بكلية الآداب
جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحرف الزائد عند النحويين، هو الذي يكون دخوله في التركيب كخروجه منه، فهو زائد بالنظر إلى الصناعة النحوية ومقتضيات الجملة العربية ؛ وإلا فهو من جهة المعنى، لتقوية الكلام وتوكيده.

ولئن كان القرآن الكريم قد نزل وفق ما كانت عليه أنماط الكلام عند العرب ودرجت عليه أساليبهم، فإنَّ النحويين غالباً ما يتهيبون من القول بالزيادة في نص قرآني. ولذلك يعمدون عند الاقتضاء إلى التضمين أو التأويل، كما هو الشأن ههنا في حرف (إلى) حيث كان القول بزيادته مطلقاً، اعتماداً على قراءة شاذة، قولاً انفرد به الفراء في النحويين القدامى. وجاء ابن مالك في المتأخرين، فردّ رأي الفراء ووجه القراءة توجيهات فيها نظر، وزعم أنَّ (إلى) تزاد للعوض. وهو زعم لم يسلّمه له أبو حيان أيضاً.

لذا قامت هذه الدراسة بتتبع أقوال النحويين القدامى والمتأخرين في القول بزيادة (إلى) في التركيب وخصوصاً الفراء وابن مالك وعرض آرائهم ومحاولة نقدها وتوجيهها.

زيادة (إلى) بين الفراء وابن مالك

إنَّ الزيادة عند النحويين أصَبحت مصطلحا ذا معنى محدد ويراد به التوكيد، وقد ظهر هذا المصطلح منذ القدم على يد علماء النحو الأوائل كسيبويه والفراء وأبي عبيدة والأخفش والمبرد وابن السراج وابن جني وغيرهم من المتقدمين و المتأخرين، ومع شيوعه إلا أن هناك من المفسرين من يستنكفون منه، ويرون أنه لفظ غير موفق، لما يفضي إليه من القول بالزيادة في القرآن الكريم والقرآن منزه عن ذلك وضده.

وعندما ننظر في استعمال الزيادة عند كلا الفريقين نجد أن كلاً منهما ينحو بها منحىً مخالفا لمنحى الفريق الآخر، فعلماء النحو وجماهير المفسرين يستعملون الزيادة بمعنى التوكيد، وهي بهذا المعنى ليس فيها مثلبة للقرآن الكريم بل على العكس من ذلك.

وأما القلة القليلة من علماء التفسير كالطبري والرازي وغيرهما، فإنهم يفسرون الزيادة بمعناها اللغوي وهو: الفضل، وهي بهذا المعنى تفضي إلى أنها ممالا يحتاجها الكلام، وبهذا المراد يحصل التعدي على القرآن بأن فيه من الألفاظ مالا فائدة منه، فمن ثم حصل التباين بين الفريقين في توجيه معنى الزيادة.

ومن المسلمات عند من يصف الزيادة بالتوكيد، أنهم لا يعنون بها عدم الفائدة أبداً، فنصوصهم كلها تردُّ هذا الفهم رداً واضحاً مشهوراً، فهم لا يقولون ذلك في كلام العرب فضلاً عن القرآن الكريم، وإنما يصفون تلك الكلمات بالزيادة ليدلّوا بها على معنى التوكيد، وهو مصطلح وضحت سبيله، ولانت به ألسنتهم وانقاد لهم معناه، وقد قالوا: لا مشاحة في الاصطلاح[١].

والحرف الزائد عند النحويين، هو الذي يكون دخوله في التركيب كخروجه منه[٢]، فهو زائد بالنظر إلى الصناعة النحوية ومقتضيات الجملة العربية ؛ وإلا فهو من جهة المعنى، لتقوية الكلام وتوكيده.

ولئن كان القرآن الكريم قد نزل وفق ما كانت عليه أنماط الكلام عند العرب ودرجت عليه أساليبهم، فإنَّ النحويين غالباً ما يتهيبون من القول بالزيادة في نص قرآني. ولذلك يعمدون عند الإقتضاء إلى التضمين أو التأويل، كما هو الشأن ههنا في حرف (إلى) حيث كان القول بزيادته مطلقاً، اعتماداً على قراءة شاذة، قولاً انفرد به الفراء في النحويين القدامى. وجاء ابن مالك في المتأخرين، فردّ رأي الفراء ووجه القراءة توجيهات فيها نظر، وزعم أنَّ (إلى) تزاد للعوض. وهو زعم لم يسلّمه له أبو حيان أيضاً.

(إلى) تزاد للتوكيد وللتعويض: رأيان للفراء ولابن مالك:

لم أجد أحداً من النحويين قال بزيادة (إلى) في التركيب غير الفراء وابن مالك رحمهما الله، فهي تزاد عند المتقدم للتوكيد، وتزاد عند المتأخر للتعويض من أخرى محذوفة.

أولا: زيادة (إلى) للتعويض عند ابن مالك:عرض ونقد:

الظاهر إنّ ابن مالك قد أخذ بما ذهب إليه ابن جني في بعض كتبه من القول بزيادة (عن) و(على) و(الباء) عوضاً[٣] فراح يقيس على ذلك حروفاً أخر، دون أن يناقش المقيس عليه أو يحاور قائله.

فجوّز في "شرح التسهيل " أن تزاد أيضاً (إلى) و(في) و(اللام) و (من) للتعويض من أُخَر محذوفة.

فيقال – على رأيه –: عرفت ممّن عجبت، ولمن قلت، وإلى من أويت، وفيمن رغبت.

وأصل الكلام:

عرفت من عجبت منه.

عرفت من قلت له.

عرفت من أويت إليه.

عرفت من رغبت فيه.

فحُذف الجار والمجرور (الضمير العائد) بعد الاسم الموصول، وزِيد قبله الجار فقط عوضاً من صنوه المحذوف [٤].

وأنت ترى أنَّ هذا الذي جاء به ابن مالك –رحمه الله– من القياس المصنوع، لا يكاد يستساغ، لأن العرب لم تتكلم بمثله. وهب أنها تكلمت به ففي الضرورة دون السعة.

وقد ردَّ أبو حيان الأندلسي القول بزيادة العوض أصلاً لأن الشواهد التي استند بها أصحاب ذلك الرأي لا يتعين فيها التأويل الذي ذكروه دون غيره.[٥]

إذ يُحتمل أن يكون الكلام قد تمّ قبل حرف الجر، فالموضع موضع وقف، ثم اسُتُؤنف بالحرف كلام جديد على جهة الاستفهام، ويكون حرف الجر من صلة الفعل بعده. كأن يُقال في الأمثلة السابقة:

عجبت عرفت (وقف) – ممن ؟ (استئناف واستفهام)

عرفت (وقف) – لمن قلت ؟ (استئناف واستفهام)

عرفت (وقف) – فيمن رغبت ؟ (استئناف واستفهام).

وقس على ذلك ما جاءك من الأمثلة التي استُدلَّ على زيادة العوض، وإذا تطرق الاحتمال إلى المقيس عليه –كما علمت – بطل القياسُ.

وقد نصّ سيبويه –كما سيأتي في موضعه – على أنَّ (عن) و(على) لا يزادان عوضاً ولا غير عوض[٦].

ولو كانت تلك الأمثلة التي استدلَّ بها أصحاب ذلك الرأي لا تحتمل التأويل – على حد عبارة أبي حيان – لكانت من الشذوذ والندور والبعد عن الأصول بحيث لا يُقاس عليها ولا يلتفت إليها.[٧]

ثم إنَّ ابن مالك سيناقض نفسه، فيما هو أبين وأجود من هذا الذي جاء به، عندما تراه يتعسف التأويل، ويتمحّل التوجيه ليردَّ على قول الفراء بزيادة (إلى).

فهل كانت الزيادة للتعويض أيسر منها عنده للتوكيد ؟

ثانياً: زيادة (إلى) عند الفراء للتوكيد: عرض وتعليل:

وكلام أبي زكريا الفراء في "معانيه " لا يكاد يُحمل على غير ذلك، قال في أثناء حديثه عن قوله تعالى: (فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ)[8]، يقول: (اجعل أفئدة من الناس تريدهم. كقولك رأيت فلاناً يهوي نحوك: أي يريدك. وقرأ بعض القراء(تهوَى إليهم)بنصب الواو، بمعنى: تهواهم، كما قال: (رَدِفَ لَكُمْ)[9] يريد: ردفكم ؛ وكما قالوا: نقدت لها مائة: أي نقدتها)[10].

وفتح الواو من (تهوَى إليهم) بمعنى تهواهم قراءة شاذة قرأ بها جعفر بن محمد، ومجاهد، واليماني، وقرأ بها أيضاً مسلمة بن عبد الله غير أنه قرأها بياء المضارعة (يهوَى إليهم) بدل التاء[11]، وقرأها كذلك علي بن أبي طالب –كرم الله وجهه – وأبو جعفر محمد بن علي وزيد بن علي [12].

وقد جاء الفراء –كما رأيت –بتأويل آية النمل، وقول العرب ليعضد بهما ما ذهب إليه من زيادة حرف الجر (إلى) في هذه القراءة. فكما زيد حرف(إلى) ههنا، زيد حرف (اللام) هنالك. ف" تهوَى إليهم " (بفتح الواو) بمعنى تهواهم و" ردف لكم " بمعنى ردفكم، "ونقدت لها مائة" بمعنى نقدتها.

حتى إذا ذهبنا إلى موضع آية النمل من "معانيه" وجدناه يُلحُّ على زيادة اللام بعبارة تكاد تكون عبارته نفسها ههنا. مما يؤكد اعتداده بما ذهب إليه من زيادة (إلى) في التركيب، لأنَّ هذا قياس على مقيس –كما ترى.

يقول: (وقوله: (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ)[13] جاء في التفسير: دنا لكم بعض الذي تستعجلون، فكأنَّ اللام دخلت إذ كان المعنى دنا، كما قال الشاعر:

فقلت لها الحاجاتُ يطرحن بالفتى وهمٌّ تعنَّاني معنّى ركائُبه[14]

فأدخل الباء في الفتى لأنّ معنى يطرحن: يرمين، وأنت تقول: رميت بالشيء وطرحته. وتكون اللام داخلة،والمعنى: "ردفكم"كما قال بعض العرب – نقدت لها مائة، وهو يريد نقدتها مائة)[15].

غير أن الفراء علَّل مجيء اللام في هذا الموضعين بأمرين:

- أحدهما: التضمين أي أنَّ فعل (ردف) الذي لا يتعدى إلى معموله عادةً بحرف الجر (اللام) ضُمِّن معنى فعل (دنا) الذي يصح تعديته به.
- والثاني: الزيادة، أي أنَّ (اللام) ههنا زائدة ومعنى (ردف لكم): " ردفكم ". أما القراءة الشاذة: (تهوَى إليهم) بفتح الواو بمعنى: تهواهم، فإن الفراء لم يجد لها محملاً على التضمين –كما فعله بعض المتأخرين – وحملها فقط على زيادة حرف الجر (إلى).

قال ابن هشام: (والثامن[١٦]: التوكيد، وهي الزائدة [١٧]، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم [١٨]: (فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ)[١٩] بفتح الواو)[٢٠]، وردد الأشموني والسيوطي كلاهما عبارة ابن هشام السابقة [٢١]. ولا شك أنهما أفادا منه.

الرد على الفراء وتخريج القراءة على خلاف ما ذهب إليه:

لم يسلِّم النحويون للفراء فيما ذهب إليه من زيادة (إلى) في قراءة " تهوى إليهم " بفتح الواو، على معنى: تهواهم، وإنما راحوا يحاولون حملها على التضمين –كما سيأتي –، وهو ما لم يرتئه ؛ كأنه وجد القول بزيادة حرف الجر أسوغ منه، ولو استساغ التضمين ههنا لفعله مع نظيرتها من آية النمل[٢٢]، فخرَّجوها إذاً:

أ- على تضمين (تهوى) معنى تميل[٢٣] وكذلك فالقراءتان بمعنى فـ(تهوي إليهم) بكسر الواو و(تهوى إليهم) بفتحها كلتاهما في التفسير: تميل إليهم. فقد اختلفتا في اللفظ واتفقتا في المعنى، ولا يفوتني في هذا الصدد أن أشير إلى أنّ القراءتين وإن اختلفتا في اللفظ، فقد اتفقتا أيضاً في معنى " تهواهم "، إذ رأينا أنّ القراءة الشاذة (تهوى إليهم) بفتح الواو فُسرت على زيادة حرف الجر (إلى) بمعنى تهواهم.

ونقل الأخفش أنَّ قراءة الجمهور: " تهوِي إليهم " بكسر الواو فُسرت أيضاً بالمعنى ذاته قال: (زعموا أنَّه في التفسير تهواهم)[٢٤]. ومرَّ عليك أنَّ الفراء قد فسرها هو الآخر بمعنى: تريدهم، وجعل منه قولهم:" رأيت فلاناً يهوي نحوك" بمعنى:يريدك [٢٥]

ولعلَّ هذا مما يرجح أنَّ الفراء قد أفاد من الأخفش، إن صحّ ما روي عن الأخير من أنَّ الكسائيّ سأله أن يؤلف له كتاباً في (معاني القرآن) ففعل. فعمل الكسائيّ كتاباً على منواله. وعمل الفراء كتابه عليهما جميعاً [٢٦].وليس هذا بمستبعد خصوصا إذا علمنا أنّ أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً– وهو كوفي–كان يفضّل الأخفش ويرى أنه أوسع الناس علماً [٢٧]. وكذا ترى أن القراءات القرآنية مهما تنوعت فلا تتضاد، وإنما ذلك سرّ من أسرار الإعجاز القرآني.

ب– على أنّ القراءة الشاذة " تهوَى إليهم " بفتح الواو، أصلها قراءة الجمهور " تهوِي إليهم " بكسرها. وإنما لعلّة صوتية قُلبت كسرة الواو فتحةً، ثم قلبت الياء ألفاً، ف " تهوِي إليهم " مكسورة الواو صارت " تهوَى إليهم " مفتوحتها. كما يقال في نحو " رضِي رضَا " وفي نحو "ناصِية ناصاة " وقس على ذلك ما جاءك من نظائره. وذلك هو مفاد توجيه ابن مالك لهذه القراءة.[٢٨]

القراءة الشاذة أصلها قراءة الجمهور: قول ابن مالك: عرض وتوجيه:

وعليه، فالقراءتان وجهان لعملة واحدة –كما يقال – لأن أصلهما، في زعم ابن مالك " تهوِي " بكسر الواو، وإنما فتْح الواو وقلب الياء ألفاً عارض لعلّة. ولكن ألا ترى معي أنَّ في ذلك ضرباً من الاعتساف والشطط في الاعتداد بالرأي، وردّ الرأي المخالف بما يستساغ وما لا يستساغ، حتى لكأنّ المتأمل في توجيه ابن مالك – رحمه الله – لا يكاد يتصور معه أن هنالك في اللغة رسمين:

- أحدهما: هوِي يهوى، بكسر الواو في الماضي وفتحها في المضارع، ووزنه: فعِل يفعل من باب: فرِح يفرح، ومعناه: أراد وأحب.
- الآخر هوَى يهوي، بفتح الواو في الماضي وكسرها في المضارع، ووزنه: فعل يفعِل من باب: ضرب يضرب، ومعناه: سقط ومال. ولو أنّ ابن مالك – رحمه الله – زعم أن ذلك من تداخل اللغتين لكان أسوغ – في نظر الباحث – مما جاء به.

والمراد من التداخل ههنا أن يكون مضارع هذا لماضي ذاك، ومضارع ذاك لماضي هذا، كأن يقال فرضاً: هوِي يهوِي بكسر الواو فيهما، من باب: حسِب يحسِب ونعِم ينعِم، وهو وإن كان قليلاً في الصحيح، فكثير في المعتل [٢٩].

وكأن يقال: هوى يهوى، بفتح الواو فيهما من باب: فتح يفتح وسعى يسعى [٣٠].

ومنشأ تداخل اللغات من لهجات القبائل، وتأثر بعضها ببعضٍ، وتأثير بعضها في بعض. وهو أصل من أصول العربية، خرّجت عليه مسائل كثيرة من هذا القبيل.

وقد ناقش ابن هشام هذا التخريج بما ينبئ أنه لم يستسغه، قال: (.....وفيه نظر لأنّ شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل)[٣١].

وكلمة الأصل هنا –كما يراها الباحث – لا تعني الأصل القياسي أو النظري، على ما فهمه ابن الصائغ – فيما سيأتي – وإنما تعني الأصل الاستعمالي.

إذ لم يرد عن العرب – على حد علم الباحث – أنهم حركوا الياء من " تهوي" بكسر الواو، في كلامهم المعتاد لغير ضرورة ؛ وإن كان النظر يقتضي أن يُتَكلم بها:" تهوِيُ " بضم الياء، على أصل المضارع المرفوع " يفعِل " إذا خلا من النواصب والجوازم.

وإذا تحركت الياء بضمة، وقد سُبقت بكسر، فثقل ذلك. والضمة والياء متنافرتان. فحذفت الضمة حينئذ للتخفيف، وقلبت الياء مدّاً لمجانسة الكسرة قبلها.

فالتخفيف –كما ترى – صار أصلاً استعمالياً، إذ لو تكلّم متكلم فحرّك الياء لَعُدّ ذلك بمثابة الشذوذ، لثقله، ولإهماله في الاستعمال. وكم من أصل صحيح في القياس خولف به في الاستعمال وعُدّ – إن ورد – من النادر القليل والشاذ[٣٢].

لذلك كان القياس فيما جاء به ابن مالك قياساً مع الفارق –كما يقال – إذ اختلف المقيس عن المقيس عليه. فالياء في " رضي" و" ناصية " متحركة في الاستعمال، وقلبها ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لا غبار عليه، وهي لهجة طيء، واستعملها بعض العرب كبني الحارث بن كعب [٣٣].

قال ابن دريد: قال الشاعر:

على مِحمر منك أثيب وما رُضا

وما"رُضا " في معنى: ما " رَضِيَ " وهي لغة لطيء، وقد تكلمت بها بعض العرب، كما قالوا: " بقَى وفَنَى ورُضى " في معنى: " بَقِيَ وفَنِيَ ورُضِيَ "، يقال بفتح الراء وضمّها [٣٤]

قال الأزهري: (ولغة طيء في الناصية: الناصاة، حكاه أبو عبيد وأنشد فقال:

لقد آذّنت أهل اليمامة طيّء بحربٍ كناصاة الحصان المشهّرِ[٣٥]

والظاهر أنَّ لهجة طيء هذه مطردة في ماضي كل فعل معتل اللام بالياء ؛ مكسور ما قبلها ؛ كما أشار إليه الجوهري وغيره [٣٦]. ولا أثر لهذه اللهجة في المضارع لأنّ الياء تقلب فيه بطبيعتها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

أما الياء في (تهوي) بكسر الواو، فهي متحركة في النظر والقياس — كما تقدم — دون الاستعمال المعتاد لغير ضرورة. والقرآن ليس في موضع ضرورات. ثم إنّ حمل المضارع على لهجة طيء التي اطّرد فيها القلب في الماضي فقط، فيه ما فيه من الاعتساف.

وهب أنّ القياس مستقيم، وأنّ القراءة الشاذة " تهوى إليهم بفتح الواو أصلها — كما زعم ابن مالك — قراءة الجمهور: تهوِي إليهم " بكسر الواو، وإنما طرأ عليه ما طرأ مما عرفت ؛ أفلا ينبغي على هذا الافتراض ألاّ يكون لنا إلا قراءة واحدة وهي: " تهوي إليهم " بفتح الواو، هذه التي نُعتت بالشذوذ، لأنّ أصلها الأخرى التي هي بكسر الواو ؟

ولا موجب لهذه حينئذ — على تخريج ابن مالك — لأنها سيطرأ عليها ما يقلبها إلى الأخرى التي هي بفتح الواو ؟

ولكنّ الأمر خلاف ذلك، فاستمرار القراءتين معاً دليل على الرسمين اللغويين بمعنيين مختلفين: " هوى يهوِي، وهوي يهوَى "، وبذلك يتجلى لك أثر القرآن في حفظ العربية واستمرارها. ودليل أيضاً على أنهما أصلان منفصلان وليست أصلاً للأخرى ؛ ولكلتيهما معناهما كما كان لكلا الرسمين اللغويين معناه.

وإنما فعل ابن مالك — رحمه الله — كل ذلك لكي لا يوافق الفراء فيما ذهب إليه من القول بزيادة (إلى) في هذه القراءة، إمّا تحرجاً من أن يكون في القرآن زائد، وإما اعتداداً بالرأي وردّ الرأي المخالف بما يستساغ وبما لا يستساغ لا لشيء إلا لأنّ صاحبه كوفي.

فإذا كان الأول، فإنّ القرآن نزل بلغة العرب، ووفق أنماطهم في التركيب وطرائقهم في الاستعمال. وليست الزيادة وصماً يُعاب به الكلام، وإنما هي نمط درج عليه العرب وطوّعوه لشتى المعاني والأغراض.

ولا أظنّ ان ابن مالك – رحمه الله – قد غاب عنه ذلك وهو من هو !.

وإن كان الآخر، فعهدي به أنّ تعصبه للحق أولى عنده من تعصبه لمذهب بصري. وكان الأحرى به أن يخرِّج تلك القراءة على مبدأ التضمين بدل أن يحملها على غير محمل – كما رأيت –.

لذلك كله كان اعتراض ابن هشام على ابن مالك وجيهاً عندي. ولكن ابن الصائغ قد حاول أن ينتصر للثاني من الأول زاعماً أنّ الياء متحركة بالضمة، على أصل المضارع الخالي من الناصب أو الجازم. فهي متحركة أصلاً – وذلك شرط ابن هشام بل شرط النحويين جميعاً – وإنما سكّنت عرضاً للتخفيف [٣٧].

وقد تقدم لك من توجيه معنى " الأصل " ههنا على السائر في الاستعمال دون الجائز في القياس، ما فيه كفاية ومقنع للرد على هذا الزعم.

غير أنَّ الشُّمنِّي قد ردّه أيضاً من جهة أنّ حركة الياء في هذا النحو من الأفعال – إن تحركت – فلإعراب المضارع. والإعراب في المضارع – على حد قوله – عارض فلزم أن يكون شرط التحريك هنا الأصالة لا العُروض [٣٨].

وما نبّه إليه الشُّمّني هو أنّ الإعراب في الفعل المضارع – إن صحّ له ذلك – إنما على جهة الشبه بالاسم، وإذا كان الإعراب في الاسم أصلاً، فهو في الفعل المضارع، المحمول عليه فرع ولذلك عدَّه الشُّمَّني عارضاً.

ولئن كانت هذه المسألة أوسع مما نحن بصدده، فإنها من جوهره ولبّه، ولا اعتداد حينئذ بما اعتُرض به على الشُّمَّني مما جاء في "حاشية الأمير " من أنّه إذا كان التجرد من عوامل النصب والجزم أمراً لازماً للمضارع أوّل وجوده، فلا يعقل في هذه الحال أن يكون ساكناً للوقف من غير موجب، كما لا يعقل أن يكون إعرابه عارضاً [٣٩].

وإذا لم يكن هناك ما يوجب تسكين المضارع على الوقف، فالإعراب يلزمه لتيسير النطق ووصل الكلام، ولكن إذا لزم الإعراب الفعل المضارع لهذه العلة، فلا يعني بالضرورة أنه أصل فيه، وإنما سُمي المضارع مضارعاً –كما هو معلوم – لأنه ضارع الاسم فأدخله الإعراب، فالإعراب فيه إذاً بالمشابهة لا بالأصالة. وهذا ما عناه الشُّمَّني، وليس أحد من النحويين يجهله.

ولكنّ السيوطي – رحمه الله – قد سكت عن رأي شيخه السالف، رغم ما يكنّه له من إجلال ومحبة وتقدير، يتضح ذلك من خلال ترجمته له في " بغية الوعاة " ومدحه، ورثائه إياه بغرر القصائد التي لا نظير لها – على حد عبارته[40] –، وأكتفى بأن عرض تخريج ابن مالك واعتراض ابن هشام عليه، وجواب ابن الصائغ عن ذلك الاعتراض[41]، بما اكتمل لك الآن من بيانه، دون الإشارة إلى رأي شيخه الشُّمَّني.

وليس عندي من تفسير لهذا السكوت غير ما يستشف من ميل السيوطي إلى رأي ابن الصائغ، وانتصاره لابن مالك من ابن هشام. والله أعلم بما في صدور عباده.

ولكن ألمّا تتبين بعد ما أشرت إليه آنفاً من تناقض ابن مالك – رحمه الله – ؟

فالرجل الذي يجتهد بوجه وبغير وجه ليبطل القول بزيادة (إلى) للتوكيد، هو نفس الرجل الذي يقيس على غير مقيس زيادتها للتعويض !.

أفتراه يظن أنّ الزيادة للتعويض أهون منها للتوكيد ؟

نص لابن مالك في " الارتشاف " خلاف المنقول: تصويب وتصحيح:

ومهما كان الأمر، فلا يفوتني أن أنبّه، في هذا الصدد، إلى أنّ ما وقع في "الارتشاف" عن ابن مالك، في هذه القراءة الشاذة، بالصورة التي هو عليها، غريب جداً ومضطرب جداً.

قال أبو حيان الأندلسي: (وذكر ابن مالك.... أنها[42]تكون موافقة (اللام) نحو قوله تعالى: (فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ)[43] في قراءة من فتح الواو، أي تهواهم، أي تحبهم [44].

وهذا خلاف المنقول عن ابن مالك، وهو خلاف المعقول أيضاً، وتوضيحه كالآتي:

أ- ظاهر هذا النقل أنّ (إلى) في تلك القراءة الشاذة زائدة ؛ لأنّ التقدير المذكور هو تقدير الفراء نفسه. فهي بمعنى: تهواهم أي تحبهم.

والقول بزيادة (إلى) في هذه القراءة لم ينقل عن ابن مالك ولو كان نقل لما كنا رأينا تأويله لها -كما سبق - على غير زيادة (إلى) ردّاً لرأي الفراء. وما جاء عن ابن مالك من تجويزه زيادة (إلى) عوضاً من أخرى محذوفة إنما كان ذلك -كما تقدم - قياساً على القول بزيادة " عن " و" على " و" الباء " للغرض نفسه، وقد مرّ بك أنه نوزع في ذلك، ولم يسلم له قياسه.

ب- ما نقل عن ابن مالك - رحمه الله - من مجيء (إلى) بمعنى (اللام) ليس من شواهده عنده ولا عند غيره هذه القراءة الشاذة، لأنّ تقدير اللام لا يستقيم.

ثم إنّ تقديرها المذكور، على معنى "تهواهم أي تحبهم " يناقض القول فيها بأنّ (إلى) بمعنى "اللام" إذ ليس في ذلكم التقدير ما يشير إلى إمكان وجود " لامٍ " وإنما شاهد ابن مالك على ذلك آية "النمل" وهو المنقول عند النحويين.

فقد نقل السيوطي - رحمه الله - في "الهمع" ما يلي:

(قال ابن مالك في "التسهيل".... وبمعنى اللام نحو: (وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ)[٤٥] أي: لك[٤٦]..)

واخترت في هذا الصدد نص السيوطي لأنه أوضح النقول نسبةً ومصدراً، فقد عزا الرأي لصاحبه، وأحال على كتابه التسهيل -كما رأيت - وإن كان ابن هشام والأشموني قد نقلا المعنى نفسه في الآيةنفسها، ولكن دون عزوٍ[٤٧].

ج- يستفاد مما تقدم أنّ في نص "الارتشاف" سقطاً أفسد المعنى ؛ ووقع فيه تلفيق بين أمرين مختلفين ؛ على غير توفيق ؛ بين (إلى) بمعنى اللام، و(إلى) الزائدة.

واضطرب النص بعد ذلك اضطراباً شديداً. وعليه، فلا اعتداد بما نسب إلى ابن مالك في الارتشاف، لما في تحقيق ذلك السفر الجليل من خلل وفساد. وكل عمل عجلٍ مدعاة إلى العثار والخطل. ولا غرو فنحن في زمن أعجلنا فيه إلى السوق أسبقنا فيه إلى سدة العلم. وإذا تساوى الناس في منافسة الدنيا ومزاحمة الأرزاق، فلا فضل لعالمهم على جاهلهم.

الخاتمة

وهكذا يتضح لك أنَّ لبَّ القول في هذه القراءة الشاذة توجيهان:

- أحدهما على التضمين، وهو باب واسع في العربية، يرجعون إليه عند المضايق ويقدمونه على غيره من التأويلات أحياناً في توجيه ما جاوز معناه ظاهر لفظه. وهو أوسع بكثير مما حده ابن يعيش حين قال: (والتحقيق في ذلك أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف، والآخر يصل بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر)[٤٨].

فالتضمين ليس مقصوراً فقط على تناوب فعلين يتعدى أحدهما بحرف جر، والآخر بحرف جر آخر، فيضمّن هذا معنى ذلك ؛ وإنما التضمين أن تُشرب الكلمة معنى أخرى من غير تقييد أو تقدير [٤٩] ؛ كأن يضمّن فعل معنى فعل آخر فيستعمل في التركيب استعماله مع ما يتبع ذلك من مقتضيات ، كالتعدية واللزوم، والتعدية بحرفٍ بدل حرفٍ، والتعدية بحرف وبغير حرف، والعطف بين المتباعدين بما يصح أن يعمل فيهما جميعاً [٥٠] ونحوه.

وعلى ذلك فقد ضمِّن فعل " تهوى " بفتح الواو، في هذه القراءة الشاذة، معنى فعل " تميل " لأنّ هذا يتعدى، في أصل استعماله، بحرف " إلى ".

- وأمّا الآخر: فعلى زيادة " إلى " توكيداً، وهو رأي الفراء –كما علمت – ويكون فعل " تهوى" بفتح الواو، في هذه القراءة، على أصل معناه. وكلا الوجهين صواب – إن شاء الله.

أهم نتائج البحث

وكذلك يمكن أن نجمل أهم النتائج التي أفضى إليها هذا البحث فيما يلي:

١- أنّ القول بزيادة " إلى " للتوكيد بناءً على القراءة الشاذة بفتح الواو من قوله: "تهوَى إليهم " من آية سورة إبراهيم قول انفرد به الفراء – رحمه الله – في النحاة القدامى ولم يسلّم له به.

٢- إنّ القول بزيادة " إلى " للتعويض من أخرى محذوفة، قول متأخر، ذهب إليه ابن مالك، قياساً على ما جوّزه ابن جني في بعض كتبه، من زيادة " عن" و"على" و" الباء" للغرض

نفسه. وهو قول لم يسلم به النحويون. بل إنّ منهم من ردّه أصلاً –كما فعل أبو حيان الأندلسي.

٣- أنّ ابن مالك قد قال بزيادة " إلى " للتعويض رداً على زعم الفراء بزيادتها للتوكيد ؛ وإن كانت زيادة الحرف في التركيب نمطاً من أنماط الكلام عند العرب، درجت عليه أساليبهم، ونزل القرآن على منواله.

٤- أنّ تضمين فعل " تهوى" بفتح الواو، في القراءة الشاذة، معنى " تميل"، لكي لا تكون " إلى " زائدة، يفضي أنّ تضمين فعل " تهوى" بفتح الواو، في القراءة الشاذة، معنى " تميل"، لكي لا تكون " إلى " زائدة، يفضي إلى أن يكون القراءتان (المتواترة: بكسر الواو، والشاذة: بفتحها) بمعنىً.

٥- إنّ ما ذهب إليه ابن مالك من أنّ القراءة الشاذة، بفتح الواو من " تهوى" أصلها قراءة الجمهور بكسرها، قياساً على لهجة طيء في الفعل الماضي المعتل اللام بالياء كسر ماقبلها، فيه من المآخذ. وهو قياس لا يكاد يستقيم لما بين المتقايسين من الفوارق.

هوامش البحث

---

١ ينظر في هذه المسألة: الأصول لابن السراج،(باب الزيادة والإلغاء): ٢/٢٥٧-٢٦١، البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٣/٧٤ وما بعدها، إشكاليات في البحث والنقد النحويين، لفخر الدين قباوة: ١٨٥.

٢ ينظر:سر صناعة الإعراب، لابن جني:، ٢٦١شرح المفصل: ٨/١٢٨، رصف المباني: ١٤٢،.وينظر في معنى زيادة الحرف كلام النيلي في الأشباه والنظائر: ٢/١٦٠.

٣ ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل (لابن جني) /٢٤٦،.الخصائص: ٢/٣٠٥، ٣٠٦، المغني: ١/١٤٤، ارتشاف الضرب: ٤/١٧٣٢- ١٧٣٣، شرح التصريح: ٢/١٦.

٤ ينظر شرح التسهيل:١٦٢/٣، ارتشاف الضرب: ١٧٣٢/٤– ١٧٣٣، همع الهوامع: ١٦٣/٤ – ١٦٤.

٥ ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٣٢/٤– ١٧٣٣، همع الهوامع: ١٦٣/٤ – ١٦٤.

٦ ينظر: الكتاب: ٣٨/١.

٧ ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٣٢/٤– ١٧٣٣، همع الهوامع: ١٦٣/٤ – ١٦٤،المغني: ١٤٤/١.

٨ من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم، وتهوي بكسر الواو قراءة الجمهور ينظر: البحر المحيط: ٤٣٣/٥.

٩ من الآية ٧٢ من سورة النمل.

١٠ معاني القرآن: ٧٨/٢، و ينظر: تفسير ابن عطيه :٩٣/١٠، روح المعاني للآلوسي: ٣٨٦/٩، تهذيب اللغة (هوى): ٤٨٩/٦ – ٤٩٠.

١١ ينظر: مختصر الشواذ (لابن خالويه): ٦٩.

١٢ ينظر: المحتسب: ٣٦٤/١، والبحر المحيط: ٤٣٣/٥، وتفسير القرطبي: ٣٧٣/٩، زاد المسير، لابن الجوزي: ٣٨٦/٤، فتح القدير: للشوكاني: ١٢٣/٣.

١٣ الآية ٧٢ من سورة النمل.

١٤ البيت في أساس البلاغة (طرح): ٣٨٦ بغير نسبة وهو مالم يفعله محققو (معاني الفراء).

١٥ معاني القرآن: ٢٩٩/٢– ٣٠٠.

١٦ أي من معاني حرف الجر (إلى) وهو آخرها.

١٧ أي وتفيده إذا كانت زائدة في التركيب.

١٨ تقدم تخريج القراءة.

١٩ من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.

٢٠ المغني: ١/٧١.

٢١ ينظر: شرح الأشموني على الألفية: ١/٤٦٢-٤٦٣، وهمع الهوامع: ٤/١٥٦.

٢٢ ينظر: معاني القرآن: ٢/٢٩٩- ٣٠٠.

٢٣ ينظر: المغني: ١/٧١ ، وشرح الأشموني: ١/٤٦٣، وهمع الهوامع: ٤/١٥٦.

٢٤ معاني الأخفش:٢/٣٧٧.وينظر: تهذيب اللغة (هوى): ٦/٤٩٠.

٢٥ ينظر: معاني الفراء: ٢/٧٨.

٢٦ ينظر:بغية الوعاة: ١/٥٩٠.

٢٧ ينظر:نزهة الألباء: ١٠٨.

٢٨ ينظر: المغني: ١/٧١، وهمع الهوامع: ٤/١٥٦

٢٩ ينظر: شذا العرف: ٣٢.

٣٠ وهو أشبه بلغة طيء –كما سيأتي –

٣١ المغني: ١/٧١، وينظر: همع الهوامع: ٤/١٥٦.

٣٢ مثال ذلك: صيغة أفعل يفعل، نحو أكرم يكرم كذا في الاستعمال، ولكن القياس الصحيح أن تكون: أكرم يؤكرم بالهمزة في الماضي والمضارع حتى إذا جاءنا: يؤكرم في بعض الاستعمالات عددناه شاذاً، وهو الأصل.

٣٣ ينظر: المعجم الكامل في لهجات الفصحى: ٣٥٤ – ٣٥٥.

٣٤ الجمهرة (رضي) وانظر المعجم الكامل في لهجات الفصحى: ١٦٦- ١٦٧، وفتح الراء وضمها في: رَضى ورُضى

٣٥ تهذيب اللغة (نصا): ١٢/٢٤٥، وينظر: الصحاح (نصا): ٦/٢٥١٠ ن والمعجم الكامل: ٤٤٤، والبيت لحريث بن عتاب الطائي.

٣٦ ينظر: الصحاح (بقي): ٦: ٢٢٨٤، والمعجم الكامل: ٥٤.

٣٧ ينظر: همع الهوامع: ١٥٦/٤، وحاشية الأمير على المغني: ٧١/١.

٣٨ ينظر: حاشية الأمير على المغني: ٧١/١.

٣٩ ينظر: المرجع السابق الصفحة نفسها.

٤٠ ينظر: بغية الوعاة: ٣٨٧/١– ٣٨١.

٤١ ينظر: همع الهوامع: ١٥٦/٤.

٤٢ أي (إلى).

٤٣ من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.

٤٤ ارتشاف الضرب: ١٧٣٢/٤.

٤٥ من الآية ٣٣ من سورة النمل.

٤٦ همع الهوامع: ٤: ١٥٤.

٤٧ ينظر: المغني: ٧٠/١، وشرح الأشموني: ٤٦٢/٢.

٤٨ شرح المفصل: ١٥/٨.

٤٩ ينظر حاشية الأمير على المغني: ١٢٧/١.

٥٠ كما في نحو قوله: (علفتها تبناً وماءً بارداً)،على تضمين " علفتها " معنى " أعطيتها "
وقوله: (متقلدأ سيفاً ورمحاً) على تضمين " متقلداً " معنى " متخذاً ".
وقول الآخر:(وزججن الحواجب والعيونا)، على تضمين " زججن " معنى " حسّنّ "
إلى آخر ما هناك من تلك الشواهد المشتهرة. ينظر رسالتي للماجستير: (اسلوب التضمين في القرآن الكريم).

المصادر:

١- القرآن الكريم.

٢- أساس البلاغة (معجم لغوي) لجار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، دار صادر – بيروت –لبنان – دون تاريخ.

٣- أسلوب التضمين في القرآن الكريم (دراسة استقرائية)،(رسالة ماجستير)، لطفي عمر بن الشيخ أبوبكر.

٤- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة ط/١، ١٩٨٥م.

٥- إشكاليات في البحث والنقد النحويين، د. فخر الدين قباوة، دار الملتقى، ط/١، ٢٠٠٤م.

٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي القاهرة، ط /١، ١٩٩٨.

٧- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط /١ – مؤسسة الرسالة بيروت: ١٩٨٥.

٨- البحر المحيط (تفسير أبي حيان) لأثير الدين محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي(٧٤٥هـ)، ط/٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان –١٩٨٣م.

٩- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرون، بيروت، دار المعرفة، ط/١، ١٩٩٠م.

١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/١ – مطبعة البابي الحلبي وشركائه: ١٩٦٤م.

١١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (٦٧٢هـ) ، تحقيق: محمد كمال بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: ١٩٦٧م.

١٢- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق د: أحمد ناجي القيسي وآخرين، بغداد: ١٩٦٢ م.

١٣- تهذيب اللغة، للأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدار القومية القاهرة:١٩٤٦م.

١٤- كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (٣٢١هـ)، مؤسسة الحلبي وشركاه – القاهرة – دون تاريخ.

١٥- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ)، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني: ١٩٥٢ م.

١٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية الحلبي وشركائه – دون تاريخ.

١٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٦٧ م.

١٨- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ) ، تحقيق:محمد علي النجار ، ط/٢ – دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – دون تاريخ..

١٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط/٢ – دار القلم – دمشق: ١٩٨٥م.

٢٠- روح المعاني (تفسير الآلوسي) للعلامة السيد أبي الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان –دون تاريخ.

٢١- زاد المسير في علم التفسير، للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ)، ط/١ – المكتب الإسلامي للطباعة والنشر:١٩٦٥م.

٢٢- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط/١ – دار القلم – دمشق: ١٩٨٥.

٢٣- شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، البابي الحلبي وشركاه – مصر –١٩٦١م.

٢٤- شرح التصريح للإمام خالد بن عبد الله الأزهري، ط/٢ – المطبعة الأزهرية: ١٣٢٥م.

٢٥- شرح المفصل، للعلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، عالم الكتب – بيروت – مكتبة المتنبي – القاهرة –بدون تاريخ.

٢٦- الصحاح للجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار – دار الكتاب العربي بمصر، دون تاريخ.

٢٧- طبقات القراء لابن الجزري، (٨٣٣هـ)، نشره ج، برجشتراسر، ط/٢ – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان: ١٩٨٠م.

٢٨- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي(٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/١– مطبعة الخانجي – مصر: ١٩٥٤م.

٢٩- فتح القدير (تفسير الشوكاني) لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ)، ط/٢ – مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر: ١٩٦٤م.

٣٠- الكتاب لسيبويه (عمرو بن قنبر)(١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط/٢ – الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٧٧م.

٣١- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، لجنة إحياء التراث، القاهرة،ط/٢، ١٩٦٦م.

٣٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية) لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)، تحقيق الرحالي الفاروق وزملائه، ط/١، الدوحة (قطر):١٩٦٨م.

٣٣- مختصر في شواذ القرآن (من كتاب البديع لابن خالويه (٣٧١هـ))،عني بنشره برجشتراسر، القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.

٣٤- معاني القرآن، للأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٠هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط/٢ – دار العروبة – الكويت –: ١٩٨١م.

٣٥- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: د. أحمد يوسف نجاتي وزملائه، عالم الكتب – بيروت، دون تاريخ.

٣٦- معجم شواهد العربية، لعبد السلام محمد هارون، ط/١ –مكتبة الخانجي بمصر: ١٩٧٢م.

٣٧- المعجم الكامل في لهجات القبائل،د. داود سلوم، المجمع العلمي، العراق، دون تاريخ.

٣٨- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، ط/١، دار الفكر – بيروت – لبنان –: ١٩٨٦م.

٣٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك وزميله، ط/٥ – دار الفكر – بيروت – ١٩٧٩.

٤٠- مغني اللبيب مع حاشية الأمير – ط/عيسى الحلبي ، دون تاريخ.

٤١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق:د. إبراهيم السامرائي، ط/٢– مكتبة الأندلس – بغداد: ١٩٧٠م.

٤٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط/١،١٩٩٥م.

Abstract

The additional letter to Grammarian , is that letter that using and omitting it is the same in the Arabic sentence pattern. It is an additional given according to the grammatical industry and the requirements of the Arabic sentence. In meaning it is to strengthen and to emphasize the speech.

The Holy Qur'an has descended according to the speech patterns of Arabs and the styles they use. The Grammarians are often , careful , to say an increase in the text of the Qur’an.. Therefore they denote or interpret , when necessary, as in the case of the letter ( ) which is said to add it, depending on the abnormal reading. This idea is carried out by old grammarian readers.

Ibn Malek who was one of the latecomers opposed this opinion and claimed that ( ) is to be added. This opinion was not accepted by Abu Hayyan as well.

This paper tracks old and latecomer Grammarians towards adding ( ) to patterns especially Ibn Hayyan and readers and to present their views and to evaluate and criticize them.